مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

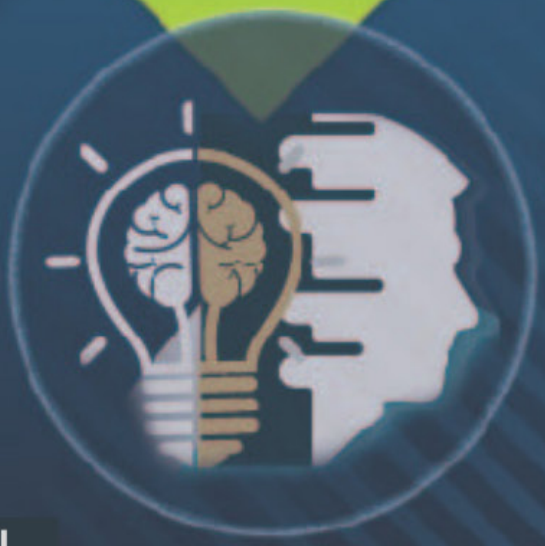

السنة الثامنة، العدد 27
المجلد الثالث، سبتمبر 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788 X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة البحث

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

اولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراه) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل- وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الأولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها- جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الإلكتروني، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الإعلان عن أي دعم مالي للبحث- إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط.

4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كاملا أيهما أقل بما في ذلك الملخصان العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.

5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.

6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.

8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold).

9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ (Bold) ..

10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكِّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). Journal of Human Sciences, University of Hail.1(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). The Saudi Journal of Special Education, 18 (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic.... 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.

13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA.

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهه أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراه.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7.

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).

3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.

4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (WORD) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.

5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.

6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.

8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة **(1000)** ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمسة أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغيًا.

9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع، ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.

10. فـي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.

12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث

13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.

14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.

15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.

16. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر

17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.

18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّيّاً.

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش
أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د.نوف بنت عبدالله السويداء
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. فهد بن سليمان الشايع
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ. د. محمد بن مترك القحطاني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ. د. علي مهدي كاظم
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم

أ. د. ناصر بن سعد العجمي
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د. حمود بن فهد القشعان
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د. رقية طه جابر العلواني
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د. سعيد يقطين
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د. محمد شحات الخطيب
جامعة طيبة - فلسفة التربية

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

الصورة النمطية والتهميش: تحديات استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة

Stereotyping and Marginalization: The Challenges of Investing in People with Disabilities as a Soft Power

د. إبراهيم بن محمد السويلم [1]

[1] أستاذ التربية الخاصة المشارك، قسم التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

https://orcid.org/0000-0001-6994-3486.

Dr. Ibraheem Mohammed Alsawalem

[1] Associate Professor of Special Education, Department of Special Education, College of Education, University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia.

(قُدم للنشر في 2025/05/10، وقُبل للنشر في 2025/06/27)

المستخلص:

تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال إجراء المقابلات المعدة جزئياً مع (10) مشاركين من ذوي الإعاقة في أربعة مناطق في المملكة العربية السعودية (الرياض، جدة، ابها، حائل)، تم اختيارهم بطريقة قصدية لتمثيل مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. شملت العينة أفرادًا ذكور من مختلف الأعمار، ومن خلفيات تعليمية ومهنية متنوعة، مع تمثيل لأنواع مختلفة من الإعاقة. أظهرت نتائج الدراسة أن التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة تشمل أربع مجالات رئيسية: الصورة النمطية المجتمعية، التهميش المجتمعي والاقتصادي، ضعف التمكين المؤسسي والتشريعي، والتمثيل الإعلامي المشوَّه أو المحدود. بناءً على هذه النتائج، اقترحت الدراسة عدة توصيات لتحسين المشاركة المجتمعية والتمكين السياسي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تعزيز التوعية المجتمعية، تبني استراتيجية إعلامية شاملة، وتحسين بيئات العمل.

الكلمات المفتاحية: الصورة النمطية، التهميش، الأشخاص ذوي الإعاقة، قوة ناعمة.

Abstract

This study aimed to explore the challenges impeding the effective utilization of people with disabilities as a form of soft power in light of prevailing stereotypes and marginalization. The study used a qualitative approach by conducting semi-structured interviews with ten participants with disabilities from three regions in the Kingdom of Saudi Arabia. Participants were purposefully selected to represent a range of social and economic backgrounds. The sample included male individuals of various ages and diverse educational and professional backgrounds, with representation of different types of disabilities. The findings revealed that the challenges faced by people with disabilities fall into four main areas: societal stereotypes, social and economic marginalization, weak institutional and legislative empowerment, and distorted or limited media representation. Based on these findings, the study proposed several recommendations to enhance community participation and the political and economic empowerment of people with disabilities. These include raising public awareness, adopting a comprehensive media strategy, and improving workplace environments.

Keywords: Stereotypes, Marginalization, Persons with Disabilities, Soft Power.

للاستشهاد المرجعي، السويلم، إبراهيم بن محمد. (2025). الصورة النمطية والتهميش: تحديات استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 03 (27).

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: There is no funding for this research.

مقدمة

تشير التقديرات الدولية إلى أن ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم يواجهون تحديات معقدة تعرقل حصولهم على حقوق متساوية وفرص عادلة للمشاركة في المجتمع، وذلك نتيجة تراكمات تاريخية من التحيز، والصور النمطية، وغياب التشريعات الفاعلة. وتُعد الصور الذهنية السلبية والوصم الاجتماعي من أبرز العوائق غير المادية، التي تؤثر ليس فقط على مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة، بل تمتد آثارها إلى شبكاتهم الاجتماعية، وعلاقاتهم، وهويتهم الذاتية (Charlton, 1998 Beurdey & Nicholson, 2011;). ووفقًا منظمة الصحة العالمية، (2025)، يُقدَّر أن أكثر من 1.3 مليار شخص حول العالم، أي ما يعادل حوالي 16% من سكان العالم، يعيشون مع شكل من أشكال الإعاقة، مما يجعل قضايا الدمج والعدالة بأشكالها المختلفة ذات أولوية عالمية ملحّة.

ويرى المختصون أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الإعاقة بوصفها حالة جسدية أو عقلية، وإنما في الكيفية التي يدرك بها المجتمع الإعاقة ويتفاعل معها. هذه النظرة المجتمعية قد تُفرز أنماطًا من التهميش، والعزل، وتقليص فرص التفاعل والتكافؤ، مما يُنتج بيئة تحصر الأشخاص ذوي الإعاقة في أدوار هامشية وتمنعهم من المساهمة الكاملة في التنمية. إن تغير هذه النظرة يتطلب تغييرات جذرية في ثقافة المجتمع وإعادة تصور مفهوم الإعاقة بحيث يُعامل الأفراد ذوي الإعاقة على أنهم أفراد فاعلون وقادرون على المساهمة في مجالات متنوعة. وفي هذا الإطار، تتصاعد الدعوات لإعادة تعريف العلاقة بين الإعاقة والمجتمع، من خلال مقاربة حقوقية وثقافية تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المشهد الوطني والدولي كفاعلين وليس كمستفيدين فقط (منظمة الصحة العالمية، 2025).

وفي سياق متصل، برز مفهوم «القوة الناعمة» كأداة استراتيجية تستخدمها الدول لتعزيز نفوذها الدولي من خلال الجذب الثقافي والرمزي بدلاً من الإكراه أو القوة الصلبة. وقد بيّنت دراسات حديثة، مثل دراسة Szarkowski & Komine 2024))، أن دمج مفاهيم الإعاقة ضمن دبلوماسية حقوق الإنسان يُعد توجهاً فاعلاً في السياسات الخارجية لبعض الدول، مثل الولايات المتحدة، لما له من دور في تحسين الصورة الدولية وتعزيز التأثير الثقافي والإنساني. هذا التوجه يُظهر كيف يمكن للدول أن تُسهم في تغيير الصورة النمطية للإعاقة على الساحة العالمية، وتحقيق تطور في العلاقات الدولية من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والشمولية.

وانطلاقًا من هذه المبدأ، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق مجتمع أكثر شمولاً وعدالة من خلال رؤية 2030، التي تُعد تحولاً وطنيًا استراتيجيًا في مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، نفّذت المملكة عددًا من المبادرات والسياسات الهادفة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أبرزها برنامج «مواءمة» الذي يهدف إلى تكييف بيئات العمل بما يتناسب مع احتياجاتهم (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022)، إضافة إلى تطوير استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز مشاركتهم، تشمل الدعم المؤسسي والتشريعي وتفعيل دور الأسرة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2024). كما شملت برامج الرؤية مبادرات ضمن مساري «تنمية القدرات البشرية» و»جودة الحياة»، اللذين يسعيان لتوفير التدريب المهني، وتسهيل الوصول، والدمج الاجتماعي تحت إشراف هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار برنامج التحول الوطني (برنامج جودة الحياة، 2023).

ورغم هذه الجهود، لا تزال بعض التحديات تقف عائقًا أمام المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، أبرزها الصور النمطية، ومحدودية الوعي المجتمعي، إلى جانب ضعف التمثيل الإعلامي والمجتمعي الفاعل. وهو ما يستدعي إعادة النظر في الأدوات والمقاربات المتبعة لتمكين هذه الفئة بوصفها جزءًا من القوة الناعمة الوطنية، وليس فقط باعتبارها فئة تحتاج إلى رعاية أو دعم. ومن هنا، تنطلق هذه الدراسة لاستكشاف التحديات التي تحول دون استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة داخل المملكة العربية السعودية، في ظل استمرار الصور النمطية والتهميش، وتحاول تقديم فهم أعمق للتحديات والأدوار الممكنة التي يمكن أن يضطلع بها ذوي الإعاقة في تعزيز الهوية الوطنية والحضور الدولي، انطلاقًا من منطلق حضاري وإنساني، يؤمن بأن تمكين هذه الفئة هو خطوة استراتيجية نحو مجتمع أكثر عدالة وتأثيرًا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية، في سياق التحولات التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030. فعلى الرغم من المبادرات المتعددة التي تم تنفيذها لتطوير بيئات شاملة ومساندة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هناك تحديات كبيرة لا تزال تواجه مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. من أبرز هذه التحديات، الصورة النمطية والتصورات السلبية التي تؤدي إلى تمييز واضح ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. هذه النظرة المجتمعية تقلل من فرص هؤلاء الأفراد في المشاركة النشطة في التعليم، والعمل، والحياة الاجتماعية، مما يحرمهم من التمتع بحياة طبيعية ومتساوية، ويقلل من دورهم كفاعلين في المجتمع.

وتتجسد المشكلة في أن هذه الصورة النمطية والتصورات السلبية عن الإعاقة تُعرقل عملية دمج هؤلاء الأفراد في الحياة العامة، وتحد من قدرتهم على استخدام قدراتهم في تحقيق المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية والدولية. فعدم وجود قناعة مجتمعية شاملة بإمكانات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى المجالات يجعلهم يُعتبرون فئة هامشية بدلاً من أن يكونوا قوة

ناعمة يمكن أن تساهم في تعزيز الهوية الوطنية والمكانة الدولية للمملكة.

إضافة إلى ذلك، هناك نقص ملحوظ في الدراسات العالمية والمحلية التي تركز على التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية. هذا النقص في المعرفة العلمية حول هذه التحديات يعوق القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية ومبنية على أسس علمية لمعالجة هذه القضايا. وبالتالي، فإن استمرار غياب فهم شامل لهذه التحديات قد يؤدي إلى استمرار وجودها أو تفاقمها، مما قد ينتج عنه مشكلات أكبر في المستقبل. وبناءً على ذلك، تعد الدراسة الحالية خطوة مهمة في سد هذه الفجوة المعرفية، من خلال تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية وكيفية استثمارهم كقوة ناعمة لتحقيق الأهداف الوطنية والدولية في إطار رؤية 2030.

ولا يمكن إغفال أن القوة الناعمة أصبحت أداة استراتيجية تستخدمها الدول للتأثير على المشهدين الإقليمي والدولي، ليس فقط عبر الدبلوماسية والسياسة، بل من خلال الثقافة، والتعليم، والفنون، وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، فإن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المجالات يتيح الفرصة لتقديم صورة حضارية وإنسانية عن المملكة، تعكس التزامها بقيم التمكين والعدالة والشمول. كما أن تمثيل هذه الفئة في المحافل الثقافية والرياضية والإعلامية الدولية يعزز من المكانة الرمزية للمملكة ويجعل من ذوي الإعاقة سفراء لقيمها وإنجازاتها. ومن ثم، فإن إعادة النظر في التحديات التي تحول دون تفعيل هذا الدور تُعدّ ضرورة ملحة لضمان استثمار كل الإمكانات المتاحة في خدمة الرؤية الوطنية الطموحة.

سؤال الدراسة

تسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤل التالي:

1. ما هي التحديات التي تواجه استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش؟

أهمية الدراسة

اولاً: أهمية نظرية:

- تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية واضحة حول التحديات التي تعيق استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي، وهي زاوية قلّما تناولتها الأبحاث السابقة –حسب اطلاع الباحث– مما يعطي هذه الدراسة أهمية وقيمة علمية بالغة في اثراء المحتوى العربي.
- ابراز أهمية دمج صوت الإعاقة في تمثيل الهوية الوطنية والثقافية، واستعراض دور هذه الفئة في التأثير الناعم محليًا ودوليًا، باعتبارهم جزءًا من النسيج المجتمعي الذي يعكس قيم الدولة وإنسانيتها.
- تقدم الدراسة أساسًا نظريًا لفهم العلاقة بين الصورة النمطية والتهميش المجتمعي، وتأثير ذلك على فعالية السياسات الوطنية والدولية في توظيف ذوي الإعاقة كأداة استراتيجية ضمن القوة الناعمة للدولة.

ثانياً: اهمية تطبيقية:

- لفت انتباه أصحاب القرار إلى التحديات التي تواجه استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش، مما قد يؤدي إلى تطوير مبادرات هادفة تعزز الدمج وتقلل من التهميش والتمييز ضد هذه الفئة في مختلف القطاعات مثل التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والظهور الإعلامي.
- تطبيق استراتيجيات تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المحافل والمناسبات الدبلوماسية الدولية وبرامج التبادل الثقافي، والذي بدوره يعزز كلاً من الجانب الوطني والأهداف الدبلوماسية للمنظمة او الدولة ككل.
- تطوير وتطبيق ممارسات أكثر شمولاً لا تفيد الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل تساهم أيضًا في تحقيق الطموحات الوطنية والدولية الأوسع للمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش.

حدود الدراسة

تتضمن حدود الدراسة الموضوعية الكشف عن التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش، بينما تتضمن حدود الدراسة المكانية جميع مدن المملكة العربية السعودية. في حين تنحصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة ما بين 2024/9 و2025/1. أما الحدود البشرية فتنحصر في الأشخاص ذوي الإعاقة السعوديين في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة

تعرف **الصورة النمطية** بأنها: اعتقاد أو افتراض شائع حول خصائص أو سلوكيات أو سمات مجموعة معينة من الناس. غالبًا ما تستند هذه الأفكار المعممة إلى معلومات محدودة ويمكن أن تؤدي إلى التحيز أو التمييز أو التحيز ضد هؤلاء الأفراد بناءً على عضويتهم في المجموعة، مثل العرق، أو الجنس، أو الجنسية، او القدرات (Levin & van Laar, 2020). ويعرفها الباحث

اجرائياً بأنها تصوّر مُبسّط وثابت عن مجموعة من الأشخاص أو الأشياء، يعتمد على تعميمات قد تكون غير دقيقة أو مُضللة.

ويشير **التهميش** إلى العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها دفع مجموعات معينة إلى هامش المجتمع، واستبعادهم من الأنشطة والفرص والموارد السائدة، مما يترك هذه المجموعات المهمشة في وضع مهمش من حيث الوصول إلى الفرص واتخاذ القرار والمشاركة المجتمعية (Crenshaw, 2017). ويعرفها الباحث اجرائياً على انها عملية يتم فيها استبعاد مجموعة معينة من الأفراد أو الفئات من المشاركة الفعّالة في المجتمع، سواء اقتصاديًا، سياسيًا، ثقافيًا أو اجتماعيًا.

كما تشير **القوة الناعمة** إلى قدرة دولة أو منظمة على التأثير على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه أو القوة، مثل التأثير الثقافي والإنساني (Cooper & Legler, 2020). ويعرفها الباحث اجرائياً بأنها القوة الناعمة هي القدرة على التأثير على الآخرين لتحقيق أهداف معينة من خلال اساليب الجذب والإقناع باستخدام الثقافة، القيم، والوسائل الدبلوماسية والانسانية، بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية.

يقصد **بالأشخاص ذوي الإعاقة**: هم الافراد الذين لديهم إعاقة او أكثر تؤدي إلى قصور كامل أو جزئي في احدى قدراتهم الجسمية، أو العقلية، أو الحسية، أو الحركية، أو قدرتهم على تلبية متطلباتهم العادية في ظروف اقرانهم من غير ذوي الإعاقة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025). ويُعرَّف النموذج الاجتماعي الإعاقة على أنها منظور يفسر الإعاقة كنتيجة لتفاعل الأشخاص ذوي الإعاقات مع بيئة تحتوي على حواجز مادية، وموقفية، وتواصلية، واجتماعية، تمنع مشاركتهم الكاملة والفعّالة في المجتمع. وبذلك، يتحول التركيز من «القصور الفردي» إلى التحديات البنيوية التي يفرضها المجتمع (People with Disability Australia, 2025). ويعرِّفهم الباحث إجرائيًا بأنهم: الأفراد الذين لديهم يعانون من شكل من أشكال العجز أو التأخر أو الضعف في جانب واحد من قدراتهم أو أكثر، مما يجعلهم مؤهلين للحصول على خدمات مكيفة بحسب قدراتهم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

اولاً: الإعاقة في المملكة العربية السعودية

شهدت القضايا المرتبطة بالإعاقة وأبرزها المسمى تطورًا ملحوظًا على المستوى العالمي، حيث حرصت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تأكيد أهمية إبراز المسمى لهذه الفئة لضمان حفظ حقوقهم الناتجة عن الإعاقة. ووفقًا لتلك الاتفاقية، يتم تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة كأولئك الذين يعانون من قصور في جوانب عقلية، حسيّة أو حركية، مما يعوق مشاركتهم الفعّالة في المجتمع مقارنة بغيرهم من الأفراد (Al-Mousa, 2010). اما على الصعيد المحلي، فقد وجَّه خادم الحرمين الشريفين في عام 2019م إلى اعتماد مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة» في كافة التصريحات والأنشطة، وذلك تماشيًا مع المستجدات العالمية في هذا المجال.

كما تشير نتائج المسح الذي أجرته هيئة الإحصاءات العامة في المملكة العربية السعودية لعام 2017م إلى أن 7.1% من السكان السعوديين لديهم إعاقة، حيث بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة 1,445,723 شخصًا من أصل 21 مليون مواطن. كما تبين أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذكور تشكل 52.2%، بينما تشكل الإناث 47.8%. كما أظهرت البيانات أن منطقة الرياض تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 25.13% من إجمالي السكان السعوديين ذوي الإعاقة، بينما تعتبر منطقة نجران هي الأقل بنسبة 0.87%. (هيئة الإحصاءات العامة، 2025).

اما من حيث حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد ضمنت وشجعت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية التعليم المجاني والمناسب لقدرات وامكانيات لأشخاص ذوي الإعاقة. ويتم ذلك من خلال تطبيق التشريعات المحلية والدولية التي تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم المناسب، مع ضمان المشاركة الفعالة لأولياء الأمور. على سبيل المثال، في عام 2000م، صدر نظام رعاية المعوقين ليكون أول تشريع يهدف إلى حماية حقوق هذه الفئة، مما شكل نقطة انطلاق لتحسين الخدمات الموجهة إليهم. ثم في عام 2018م، تم إقرار نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعزز من حقوقهم في التعليم والتوظيف ويحميهم من التمييز. اليوم، تقدم المملكة خدمات متخصصة في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتنسيق هذه الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025).

ثانياً: الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة: التشكيل والتحديات

تعد الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة شكل من اشكال التصور الذهني البسيط والغير دقيق في نفس الوقت. هذه التصورات تتشكل بطريقة مقصودة او غير مقصودة من خلال الثقافة الشعبية او تأثير الإعلام، مما يساهم في خلق أفكار مسبقة وغير صحيحة عن الأشخاص ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، في العديد من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، يُصوَّر الأشخاص ذوي الإعاقة إما كأبطال خارقين يتجاوزون معاناتهم بقوة خارقة، أو كأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا التناقض في التصوير يساهم في جعل المجتمع ينظر إلى هذه الفئة من خلال عدسة غير دقيقة، مما يؤدي إلى استمرار التهميش الاجتماعي. وبسبب هذه التصورات الخاطئة، يتم تقليص فرص هؤلاء الأفراد في المشاركة الفعّالة في مختلف المجالات الحياتية، مثل

العمل والتعليم والمشاركة السياسية، ويؤدي ذلك إلى تعزيز صورهم النمطية في المجتمع (Shankar & O'Neill, 2019).

ولفهم كيفية تشكل الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة، من المهم تسليط الضوء على أبرز النظريات النفسية والاجتماعية، وأبرز هذه النظريات نظرية الهوية الاجتماعية التي اقترحها (Tajfel, 1982). حيث تركز على أن الأفراد يميلون إلى تصنيف أنفسهم والآخرين بناءً على انتمائهم إلى مجموعات معينة. وفقًا لهذه النظرية، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يُصنفون في فئة مختلفة عن الأفراد الآخرين، مما يعزز التحيزات الاجتماعية السلبية تجاههم. هذا التصنيف يؤدي إلى تعزيز الصور النمطية التي تؤثر على كيفية تعامل المجتمع مع هذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم نظرية التمثيل الاجتماعي التي طرحها فيليب كير في عام 1984، تفسيرًا إضافيًا حول كيفية تكوّن الصورة النمطية عبر التفاعلات الثقافية والاجتماعية. حيث تشير الى ان الصور النمطية تنبع من الوعي الجمعي للمجتمع، ويتم نقل هذه الأفكار المسبقة من جيل إلى جيل، مما يعزز من ترسيخ هذه التصورات النمطية في أذهان الأفراد. هذه النظريات تؤكد على أن الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة ليست مجرد تصورات فردية، بل هي نتيجة تفاعلات معقدة بين الأفراد والمجتمع ككل (Augoustinos & Reynolds, 2001.).

ونتيجة لهذه الصورة النمطية، يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات متعددة تتمثل في جوانب نفسية واجتماعية واقتصادية. فعلى الصعيد النفسي، يُعاني العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة من تدني تقدير الذات، حيث يشعرون بأن المجتمع لا يراهم في ضوء إيجابي. هذه الصور النمطية تدفعهم إلى تصديق أنهم أقل قدرة على النجاح أو تحقيق إمكاناتهم، مما يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية. اجتماعيًا، تتسبب الصور النمطية في تقليل الفرص المتاحة لهم في مجالات التعليم والعمل. إذ يُنظر إليهم في كثير من الأحيان على أنهم غير قادرين على الأداء مثل غيرهم، مما يعزز العزلة الاجتماعية ويحد من اندماجهم في المجتمع. على الصعيد الاقتصادي، تحد هذه الصور من قدرتهم على المساهمة الفعالة في سوق العمل، مما يقلل من فرصهم في تحقيق الاستقلال المالي. كما أن هذه الصور السلبية تؤثر على قدرتهم على أن يصبحوا قوة ناعمة يمكنها التأثير في السياسات والمواقف الاجتماعية. فالتهميش الناتج عن الصور النمطية لا يعوق فقط مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضًا يعيث تقدمهم كقوة مؤثرة في تغيير المجتمع (Hulett, 2009).

ثالثاً: الدراسات السابقة

تعد التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش من المواضيع التي لم تحظ باهتمام البحث العلمي، وقد يعود ذلك لأسباب قد تكون مرتبطة في الاساس بالاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. ولضرورة تقديم دراسات سابقة مرتبطة بموضوع الدراسة قدر الإمكان، تم توسيع إطار هذ القسم ليتناول دراسات متنوعة تتناول تمثيل الإعاقة وتمكين ذويها والتحديات التي تواجههم في شتى المجالات. فعلى سبيل المثال، قامت كادي(Kadi, 2018) بدراسة التصورات والاتجاهات السلبية تجاه الإعاقة في المملكة العربية السعودية والتي أدت إلى التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وخلق تحديات لهم ومنعتهم من المشاركة في المجتمع. واستخدمت الباحثة المنهج المختلط على عينة قدرها (14) مشاركًا من ذوي الإعاقة الحركية في عنصر المقابلة وشارك (403) فرد من غير ذوي الإعاقة في الاستبانة. ووجدت الدراسة بان التحديات الرئيسية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة كانت: صعوبة الوصول في البيئات المختلفة، والمجتمع القائم على إصدار الأحكام، والأسرة والصورة الذاتية، وخدمات الرعاية الصحية، وتنفيذ القوانين واللوائح. وتوصي الدراسة الى بذل المزيد من الجهود لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والحكومة والتعليم والإعلام والقوى العاملة واعتلائهم لسلطة تتناسب مع امكانياتهم.

كما أجرى عطيات (2023) دراسة تهدف إلى التعرف على كيفية تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة في الكتب المدرسية للصفوف الأولى. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي–التحليلي، حيث تم تحليل محتوى الكتب المدرسية في المجالات التالية: التربية الإسلامية، اللغة العربية، الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، والتربية الفنية. وأظهرت النتائج أن التمثيل في مادة التربية الإسلامية كان الأعلى، يليه المادة الاجتماعية. كما أظهرت الدراسة أن أكثر الفئات تمثيلاً هي فئة الإعاقة البصرية بنسبة 79مقارنة بين الاعاقات المختلفة. وقد بينت النتائج أن الأفراد ذوي الإعاقة بشكل عام يتم تمثيلهم غالبًا كأشخاص يحتاجون إلى مساعدة أو من خلال تصورات نمطية تركز على جانب العطف أو الضعف. وتوصي الدراسة على ان يتم تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة في الكتب المدرسية تمثيلاً يعكس الواقع بشكل عادل وواقعي، مع مراعاة تكاملهم في المواضيع التعليمية المختلفة، وتُظهرهم كأفراد قادرين على المشاركة الفعّالة في المجتمع.

وفي دراسة أخرى، أجرى عاشور (2023) بدراسة لمستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحليل التحديات والعوائق التي تعيق مشاركتهم، بالإضافة إلى التعرف على الفرص المتاحة وآفاق المستقبل فيما يخص البرامج والسياسات المتعلقة بهم. اعتمد البحث على منهجي ثقافي–اجتماعي، تم جمع البيانات فيها من خلال المقابلات شبه الموجهة مع (15) ذكر و (5) اناث من ثلاث فئات رئيسية: ضعاف البصر، ضعاف السمع، والأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج. وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية كانت محدودة العوائق التالية: ضعف وسائل التواصل، المواقف السلبية تجاه السياسة والسياسيين، البيئات المادية غير القابلة للوصول، الفقر، والتعليم

الرسمي المنخفض. كما كشفت الدراسة عن فرص لتعزيز المشاركة السياسية، مثل التشريعات القانونية والمبادرات الوطنية. وتوصي الدراسة بضرورة تحسين الوصول إلى المعلومات والموارد المتعلقة بالمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التشريعات التي تضمن حقوقهم، وتوفير بيئات مادية مناسبة.

وفيما يخص المرأة، أجرى عبدالحفيظ، (2024) دراسة تهدف إلى تسليط الضوء على آليات التهميش المتعددة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على دور المرأة ذات الإعاقة في البناء الاجتماعي، وتحليل أشكال التمييز التي تواجهها وأثر ذلك على عمليات التنمية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تركز على الجنس في الوصف والتحليل، بالإضافة إلى النظرة النسوية والإدراكية المعرفية. وقد تم تطبيق الدراسة ميدانيًا باستخدام دراسة الحالة والمقابلات على عينة (6) اناث و (2) من الذكور. وأسفرت الدراسة عن وجود عوامل اجتماعية وثقافية تسهم في تهميش المرأة ذات الإعاقة، بالإضافة إلى أهمية تضمين احتياجاتها في السياسات والبرامج التنموية والخدمية لتحقيق التنمية المستدامة. كما اشارت الدراسة إلى أن دمج تقاطعات الجنس والإعاقة في استراتيجيات التنمية يساهم في سد الفجوات في الخدمات والدعم والتفاعل الاجتماعي. كما توصي الدراسة بدمج احتياجات المرأة ذات الإعاقة في السياسات والبرامج التنموية والخدمية، مع التركيز على معالجة التهميش المتعدد وتعزيز مكانة المرأة من ذوي الإعاقة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

وفي دراسة اخرى قام عابد، عابد وشاكلفورد (2024) Abed, Abed & Shackelford, بدراسة التحديات التي يواجهها الاشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل السعودي، مع التركيز على كيفية إعاقة هذه التحديات لمشاركتهم ومساهمتهم الكاملة. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، وأجرى الباحثان مقابلات مع (5) أصحاب عمل محتملين و (5) اشخاص من ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية لدراسة قضايا مثل التمييز، والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة، والحواجز الهيكلية مثل أماكن العمل ووسائل النقل التي يتعذر الوصول إليها. وتوصلت الدراسة الى نقص برامج التدريب المهني ومحدودية البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يؤدي إلى تفاقم استبعادهم من فرص العمل المجدية. وأكدت النتائج أن المواقف المجتمعية غالبا ما تضع الإعاقة على أنها قيد بدلا من الاعتراف بهم وبقدراتهم ومهاراتهم والمساهمة الإيجابية لذويها في كافة المجالات. وتوصي الدراسة إلى أن السياسات الشاملة وحملات التوعية والإصلاحات الهيكلية ضرورية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المساهمة بفعالية في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ليكونوا أدوات يتم توظيفها كقوة الناعمة.

وفي نفس السياق، قام مدابش واخرون(Medabesh, Malik, Shafi, & Rashid, 2024) الى دراسة المبادرات الحكومية، وبرامج التدريب المهني، والفرص التعليمية، والاتجاهات الثقافية التي تشكل في العموم تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج النظري. ووجدت الدراسة الحاجة إلى استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه تهدف الى تحسين برامج التدريب المهني وتوسيع نطاقها. كم انه من المهم تعزيز التحول الثقافي نحو شمولية أكبر لذوي الإعاقة، الأمر الذي يمكن أن يعزز بشكل كبير جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتوصي الدراسة بإن التزام الجهات الحكومية المستمر بهذه المبادرات أمر ضروري لضمان أن هذه التدخلات تؤدي إلى تحسينات كبيرة في الحياة اليومية وفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة مما يساهم بشكل مباشر في تصحيح الصورة النمطية.

كما قام أبو بكر (2025) Abobaker, بدراسة تهدف الى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية عبر تعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية، ومدى توافق نظام المملكة العربية السعودية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (SLRPD) مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). واستخدمت الدراسة منهج التحليل المقارن، من خلال مراجعة الأدبيات القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديدًا مقارنة المادة 10 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع المادة 27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ووجدت الدراسة بأن المملكة العربية السعودية حققت تقدمًا كبيرًا في الأطر التشريعية، بما في ذلك مبادرات مثل برنامج التوظيف «توافق» وشهادة موازية لأماكن العمل الشاملة. وبالرغم مما سبق، فلا زال ذوي الإعاقة يواجهون تحديات مستمرة مثل قضايا إمكانية الوصول إلى مكان العمل، والوصمة الاجتماعية، وعدم كفاية إنفاذ القوانين القائمة. وتوصي الدراسة إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات ميدانية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، والمساهمة في تمثيل المملكة كقوة الناعمة في إطار رؤية 2030.

وباستعراض الدراسات السابقة يمكننا القول بأن الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة قد حظيت باهتمام الباحثين في العالم العربي لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة. وبالرغم من ذلك، الا ان غالبية الدراسات ركزت على تحليل الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل دورهم كقوة ناعمة في الجانب السياسي والاجتماعي بالإضافة الى تسليطها الضوء على المبادرات الحكومية في المملكة العربية السعودية لرسم صورة إيجابية عن هذه الفئة. بينما الدراسة الحالية تهدف الى الكشف عن التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية.

ومن حيث المنهج، فقد استخدمت جميع الدراسات السابقة المناهج التالية: المنهج الوصفي، والنوعي، والتحليلي، والتجريبي. وعليه فقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باستثناء دراسة (التميمي، 2023؛ العتيبي 2020؛ السبيعي، 2023)

والتي تتفق معها في استخدام المنهج النوعي وجمع البيانات من خلال المقابلة **المعدة جزئياً**. كما اتفقت ايضاً الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في العينة المستخدمة وهم الأشخاص ذوي الإعاقة. بينما تختلف الدراسات السابقة المذكورة انفاً عن الدراسة الحالية في انها تهدف لمعرفة دور وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة والتحولات الاجتماعية المرتبطة بذلك، في حين تهدف الدراسة الحالية الى الكشف عن التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية. الجدير بالذكر ان جميع الدراسات السابقة العربية والأجنبية تم تطبيقها في البيئات العربية والسعودية.

إجراءات الدراسة

1. منهج الدراسة:

قامت الدراسة باستخدام المنهج النوعي من خلال استخدام المقابلات المعدة جزئياً لاستكشاف التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش. ويُعد المنهج النوعي الأنسب لهذه الدراسة لأنه يسمح بفهم عميق ومتعدد الأبعاد للظواهر الاجتماعية المعقدة مثل الصور النمطية والتجارب الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يصعب قياسها أو تفسيرها بشكل كمي. كما يتيح هذا المنهج التفاعل المباشر مع المشاركين لفهم وجهات نظرهم وخبراتهم ضمن سياقهم الثقافي والاجتماعي، ما يعزز من مصداقية النتائج. وتعود أسباب استخدام هذه الطريقة لمناسبتها بشكل خاص استكشاف الظواهر الاجتماعية المعقدة والدقيقة مثل الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات المرتبطة بها (Creswell & Poth, 2018). كما تتميز المقابلات المعدة جزئياً كأسلوب بالمرونة من خلال سماحها للمشاركين بالتعبير عن آرائهم بمفرداتهم الخاصة، مما يوفر رؤى غنية حول المتغيرات الثقافية والمجتمعية المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.

وباستخدام المقابلات المعدة جزئياً، يمكن للباحث التقاط التفاصيل الدقيقة مما تسمح للباحث بالتحقيق بشكل أعمق في موضوعات قد تنشأ بشكل عفوي أثناء المقابلات، مما يتيح فهمًا أكثر شمولاً للقضايا الأساسية التي قد تفوتها الدراسات ذات المنهج الكمي (Kallio, Pietilä, Johnson & Kangasniemi, 2016). علاوة على ذلك، فإن استخدام المقابلات المعدة جزئياً يتماشى مع النهج البنائي، الذي يؤكد على البناء المشترك للمعنى بين الباحث والمشاركين. وهذا مهم بشكل خاص عند دراسة الموضوعات الثقافية والحساسة، لأنه يمكّن الباحث من مراعاة تنوع وجهات النظر داخل السياق السعودي، حيث قد تختلف المواقف تجاه الإعاقة باختلاف الفئات الاجتماعية والمناطق (Flick, 2018).

2. المجتمع والعينة:

تم اختيار المشاركين باستخدام استراتيجية العينات القصدية لضمان تمثيل متنوع للأفراد ذوي الإعاقة عبر أنواع مختلفة من الإعاقات الجسدية والحسية والمتعددة. ويعود الهدف من ذلك إلى تضمين أصوات أفراد لديهم مستويات مختلفة من المشاركة وتمثيل لفئات متعددة من الإعاقات. وبناءً على ذلك، تم حصر المشاركين عن طريق منصات التواصل مثل لينكد إن، إكس، وفيس بوك وعددهم 15 شخصًا من ذوي الإعاقة. جميع المشاركين في هذه الدراسة يأتون من 4 مدن مختلفة (الرياض، جدة، أبها، حائل)، ويتمتعون بمستويات مختلفة من المشاركة في قضايا الدفاع عن الإعاقة وحقوقها، أو وسائل الإعلام، أو الأدوار التي تواجه الجمهور. بعد التواصل مع هؤلاء المرشحين، تم الحصول على موافقة 10 مشاركين فقط لإجراء المقابلات، جميعهم سعوديون (ذكور) تتراوح أعمارهم ما بين 30-45 عامًا لديهم إعاقة أو أكثر (جسدية أو حسية).

وقد تم اختيار العينة بناءً على توفر المشاركين الفاعلين والمهتمين بموضوع الدراسة، ولم يتم التمكن من تضمين نساء بسبب عدم توفر مشاركات نسائية ملائمة في مرحلة جمع البيانات، وهو ما يعكس التحديات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بمشاركة النساء ذوات الإعاقة في هذه المجالات ضمن السياق السعودي. لذلك، اقتصرت الدراسة على الذكور، مع التأكيد على ضرورة إجراء دراسات مستقبلية تركز على النساء لمعالجة هذه الفجوة. وبالرغم من صغر حجم عينة الا انها تعتبر مثالية لهذه الدراسة، حيث إنها تمكن الباحث من اكتساب فهم عميق للتجارب ووجهات النظر الفريدة لكل مشارك، مع ضمان أن تظل جمع البيانات شاملة وقابلة للإدارة والتحليل (Guest, Namey، 2017، McKenna).

3. أداة الدراسة

تم استخدام العديد من طرق جمع البيانات، والتي تضمنت تحليل المستندات ذات العلاقة والمقابلات المعدة جزئياً سواء المباشرة والكتابية (حيث قدم المشاركون إجابات كتابية) (Creswell, 2014). تم اختيار هذه الطرق بعناية لجمع معلومات غنية ومفصلة للبحث، وبلا شك؛ بذل الباحث جهودًا لبناء علاقة تعزز الشعور بالثقة مع الافراد المشاركين، وكانت هذه الجهود ضرورية لضمان شعور المشاركين بالدعم والثقة في مناقشة تجاربهم دون تردد.

4. جمع البيانات

تم التواصل مع المشاركين الموافقين على اجراء المقابلات المعدة جزئياً لتحديد موعد ومكان اجراء المقابلة والذي تم في وقت ومكان ملائم يتناسب مع رغبات المشاركين. تم بناء أسئلة المقابلة بعد مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة مع اجراء بعد

التعديلات لتتناسب مع أهداف الدراسة. تم التأكيد على حماية سرية وخصوصية المشاركين في الدراسة وان المشاركة كانت طوعية وأن المشاركين يمكنهم الانسحاب في أي وقت دون تحمل مسؤولية او عقوبة. وقد تم اجراء المقابلات وجه لوجه عبر الاتصال المرئي وبشكل فردي لكل مشارك، وقد استغرقت كل مقابلة ما يقارب 45 دقيقة.

5. تحليل البيانات

تم توظيف اسلوب براون وكلارك (Braun & Clarke, 2006) ، والذي يتضمن عدة خطوات رئيسية لتحليل البيانات النوعية. اولاً، التعرف على البيانات من خلال قراءتها عدة مرات مما يساعد الباحث على اكتساب فهم عميق للمحتوى. بعد ذلك، قام الباحث بإنشاء رموز أولية من خلال تحديد السمات المهمة للبيانات، والتي يتم تجميعها بعد ذلك في موضوعات أوسع تمثل الأنماط. بعد تحديد هذه المواضيع، قام الباحث بمراجعتها وتحسينها للتأكد من أنها تعكس البيانات بدقة. قد تتضمن هذه الخطوة دمج السمات أو تقسيمها أو التخلص منها حسب الضرورة. بمجرد تحديد المواضيع بوضوح، يقوم الباحث بتسميتها والاستعداد لكتابة النتائج، مع توضيح المواضيع بمقتطفات من البيانات وتقديم تفسيرات تتناول أسئلة البحث. تسمح هذه العملية بإجراء تحليل منظم ومتعمق للبيانات النوعية.

6. صحة وموثوقية البيانات

لتعزيز دقة وموثوقية الدراسة والتأكد من صحة بياناتها، قام الباحث بإجراء العناصر الأربعة:

• المصداقية (Credibility)

وتشير المصداقية إلى مدى موثوقية نتائج الدراسة وما إذا كان البحث يمثل بدقة آراء المشاركين وتجاربهم، ولضمان ذلك، أمضى الباحث وقتًا طويلاً مع المشاركين أثناء المقابلات المعدة جزئياً، مما سمح له ببناء الثقة واكتساب فهم أعمق لوجهات نظرهم وأيضًا استكشاف تجاربهم بمزيد من التفصيل، مما عزز ثراء وعمق البيانات.

• الانتقالية (Transferability)

وتشير إلى مدى إمكانية تطبيق نتائج هذه الدراسة على سياقات أو مجموعات أخرى خارج المشاركين المحددين. ولتطبيق ذلك، تضمنت الدراسة معلومات حول أنواع إعاقات المشاركين وبيئاتهم الاجتماعية والسياق الثقافي والاجتماعي المحدد في المملكة العربية السعودية، مما سيساعد هذا الباحثين الآخرين في تقييم ما إذا كانت النتائج يمكن أن تنطبق على مناطق جغرافية أو ثقافية مختلفة.

• الموثوقية (Dependability)

ويقصد بالموثوقية استقرار واتساق عملية البحث والنتائج بمرور الوقت وفي ظل ظروف مختلفة، وللتأكد من موثوقية الدراسة، احتفظت الدراسة بسجلات مفصلة لجميع مراحل عملية البحث، من التصميم الأولي إلى جمع البيانات وتحليلها والاستنتاجات النهائية. حيث توفر هذه السجلات الشفافية وتسمح للآخرين بمتابعة عملية البحث والتحقق من اتساقها.

• التأكيد (Confirmability)

وتشير قابلية التأكيد إلى مدى تشكيل المشاركين للنتائج وعدم تأثرها بتحيزات الباحث أو اهتماماته الشخصية أو أفكاره المسبقة. ولضمان قابلية التأكيد في هذه الدراسة، تم الاحتفاظ بمذكرات تأملية لتوثيق أفكار الباحث وافتراضاته وأي تحيزات محتملة قد تأثر على تفسير النتائج. هذا الامر ساعد في تقليل التحيز الشخصي وضمان أن تكون النتائج مبنية على تجارب المشاركين (Creswell, 2014; Creswell & Poth, 2018).

نتائج الدراسة

أولًا: عرض النتائج

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة «**ماهي التحديات التي تعيق الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة في ضوء الصورة النمطية والتهميش؟**، كشفت نتائج المقابلات مع المشاركين من ذوي الإعاقة عن تحديات تُعيق استفادتهم كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية. وقد تمحورت هذه التحديات حول أربع مجالات رئيسية: الصورة النمطية المجتمعية، التهميش المجتمعي والاقتصادي، ضعف التمكين المؤسسي والتشريعي، والتمثيل الإعلامي المشوَّه أو المحدود.

الصورة النمطية المجتمعية

أجمعت غالبية المشاركين على أن أحد أبرز التحديات التي تعيق استفادتهم كقوة ناعمة هو استمرار النظرة النمطية السلبية تجاههم من قبل المجتمع. فقد عبّر معظمهم عن شعورهم بأنهم يُنظر إليهم على أنهم «عاجزون» أو «غير قادرين على الإنجاز»، مما يؤثر سلبًا على اندماجهم في الحياة العامة، ويحدّ من تمكينهم في مجالات متعددة.

قال أحد المشاركين (م2): «حتى لو اشتغلت أو حصلت شهادة، يظل البعض يشوفك على أنك ضعيف وتحتاج مساعدة... كأنك غير قادر على الإبداع أو القيادة.» وأشار مشارك آخر (م5) إلى أثر هذه النظرة على الثقة بالنفس: «أحيانًا تبدأ تصدّق أنك فعلاً أقل من غيرك... لأن المجتمع كله يعاملك على هذا الأساس.»

كما أوضح معظم المشاركين أن النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال مشبعة بالشفقة والسلبية، مما يضعف ثقة الأفراد بأنفسهم، ويؤثر على فرصهم في الاندماج والتأثير. حيث يؤكد مشارك آخر (م1):»المشكلة أن الناس ما يشوفونك كشخص طبيعي. يشوفون الكرسي قبل لا يشوفون عقلك أو فكرك.»

كما أضاف (م4):

«لما أطرح فكرة مشروع أو أتكلم في فعالية، ما يُؤخذ كلامي بجدية، كأننا فقط متلقين، ما نكون قادة رأي.»

وشدد بعض المشاركين على أن هذه الصور النمطية تعيق مساهمتهم في المشهد الثقافي والاجتماعي، وتمنعهم من لعب أدوار قيادية يمكن أن تسهم في تحسين صورة المملكة خارجيًا من خلال النماذج الملهمة. كما أشار بعض المشاركين إلى أن هذا التصور النمطي لا يقتصر على الأفراد، بل يمتد إلى مؤسسات التعليم والإعلام، مما يرسخ الصورة النمطية منذ الصغر ويصعّب تغييرها لاحقًا.

التهميش المجتمعي والاقتصادي

كشف عدد من المشاركين عن شعورهم بالإقصاء من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مؤكدين أن المجتمع لا يتيح لهم فرصًا متكافئة للمشاركة أو للتقدّم. فقد أشار بعضهم إلى صعوبة الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم بسبب وصمة الإعاقة، رغم امتلاكهم المهارات اللازمة.

قال مشارك (م3):

«أنا حاصل على بكالوريوس في الإعلام، وشاركت في ورشات كثيرة، لكن كل مرة أقدم على وظيفة، يقولون لي: ‘ما نقدر نوفّر لك بيئة مناسبة لقدراتك.»

في حين قال آخر (م8):

«الأنشطة المجتمعية العامة ما يوجهون لنا دعوات، أو حتى يخصصوا شيء يناسبنا... نحسّ إننا خارج المعادلة.»

كما أوضح المشاركون عن شعورهم بعدم المشاركة في صنع القرار او التخطيط وأن التهميش يُقلّص من طموحاتهم، ويحول دون الاستفادة من طاقتهم كمواطنين فاعلين قادرين على تمثيل بلدهم محليًا وعالميًا.

قال مشارك (م7): «غالبًا ما يتم اختياري كديكور في فعالية... أكون مجرد حضور شرفي، لكن ما أشارك فعليًا في القرار أو التخطيط.» كما بيّن (م9): «الوضع الاقتصادي جيد، لكن اعتقد اننا محتاجين نكون في الواجهة من حيث صناعة القرار او المشاركة في التخطيط.»

وأشار أحد المشاركين إلى أن هذا التهميش لا يشمل فقط الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، بل يزداد وضوحًا بالنسبة للفئات الأقل ظهورًا، مثل النساء ذوات الإعاقة، حيث ذكر (م6): «أنا ما شفت ولا مره سيدة من ذوي الإعاقة تتحدث عن قضايا الإعاقة في الإعلام أو تشارك في التخطيط... فيه فئة غائبة تمامًا».

ضعف التمكين المؤسسي والتشريعي

عبّر المشاركون عن وجود فجوة بين النصوص التشريعية والواقع، حيث لا تُفعل حقوق ذوي الإعاقة بالشكل الكافي. وشكا بعضهم من عدم وجود تمثيل رسمي لهم في المحافل الوطنية والدولية.

قال أحد المشاركين (م4):

«الأنظمة موجودة على الورق، لكن تطبيقها ضعيف، ما في متابعة أو مسائلة، سمعنا عن نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بس ما نشوفه مفعّل فعليًا... ما في جهة تتابع أو تحاسب من يمنعنا من حقوقنا.»

وأضاف مشارك (م6):

«ليش ما نكون ممثلين في وفود المملكة أو مجالس السياسات؟ كثير منا عنده خبرة وأفكار بس ما نُعطى الفرصة.»

وقال آخر (م8):

«لو فُعلت الأنظمة بشكل عادل، كثير من التحديات بتنحل، بس المشكلة في الإرادة والتطبيق.»

كما لاحظ بعض المشاركين غياب آليات تمكين حقيقية داخل المؤسسات، حيث تُمنح الفرص بناءً على تصنيفات نمطية وليس على كفاءة الشخص، وهو ما يعمّق فجوة الثقة بين الأفراد والنظام المؤسسي.

التمثيل الإعلامي المحدود والمشوَّه

اتفق معظم المشاركين على أن الإعلام لا يقدم صورة عادلة أو واقعية عن ذوي الإعاقة، بل يرسخ نوعين من الصور: إما صورة الضحية الضعيفة، أو صورة البطل المعجزة، ما يؤدي إلى تهميش صورة الشخص الطبيعي الواقعي منهم.

قال مشارك (م10):

«ما في شخص يمثلنا بشكل طبيعي في الإعلام... دايمًا إما دراما تبكي أو قصة بطل خارق، وهذا مو واقعنا.»

وأكد مشارك آخر (م1):

«نحتاج نكون صناع محتوى عن أنفسنا. نروي قصصنا بلساننا، مش بلسان مخرج ما يعرف عنا شيء.»

وأضاف مشارك (م5):

«إذا ما تم تمثيلنا بعدالة في الإعلام، ما راح تتغير نظرة المجتمع، ولا راح تتحقق فرصتنا كقوة ناعمة.»

وأضاف مشارك (م9): «ما فيه ولا برنامج حواري أو سياسي نستضيف فيه شخص من ذوي الإعاقة يناقش قضايا المجتمع ككل، كأننا فقط موجودين لما يكون الموضوع 'عنّا'».

ثانيًا: مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات التي تعيق استثمار الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة، وذلك في ضوء استمرار الصور النمطية، والتهميش المؤسسي، والإعلامي، والاجتماعي. وقد كشفت نتائج المقابلات مع عشرة مشاركين رجال من ذوي الإعاقة أن هناك مجموعة من التحديات التي تتقاطع مع بعضها لتُشكل عائقًا كبيرًا أمام دمجهم الحقيقي، وتحقيق الاستفادة من قدراتهم كمصدر تأثير ثقافي وقيمي وإنساني داخل المجتمع.

فقد أكد المشاركين على أن النظرة المجتمعية السائدة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تميل إلى تصنيفهم ضمن فئة «العاجزين» أو «غير القادرين»، أو على النقيض، تصورهم كأبطال خارقين يتغلبون على إعاقتهم بجهود فردية. هذا النمط في التمثيل يتماشى مع ما ذكره (Shankar & O'Neill ,2019) حول الطريقة الثنائية والمبالغ فيها التي يتم بها تقديم الإعاقة في الإعلام والثقافة الشعبية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز صور ذهنية غير دقيقة تعوق الإدماج الفعلي. وهذه النتيجة تتسق مع ما طرحه كير (1984) في نظرية التمثيل الاجتماعي، والتي توضح كيف تُنتج المجتمعات صورًا ذهنية راسخة من خلال التكرار الثقافي والاجتماعي، حيث تنتقل التصورات النمطية من جيل إلى آخر، لتصبح وكأنها «حقائق اجتماعية».

وقد تعود أسباب ذلك الى قصور في التعليم المجتمعي وفي الخطاب الإعلامي، حيث ما تزال قضايا الإعاقة تُطرح من منطلق إنساني عاطفي لا من منطلق اجتماعي حقوقي. كما أن ضعف تفاعل المجتمع مع ذوي الإعاقة في المدارس والجامعات وأماكن العمل، نتيجة ضعف برامج الدمج الشامل، يكرّس هذه الصور، لأن الناس لا يختبرون بشكل حقيقي حضور ذوي الإعاقة كجزء من النسيج الاجتماعي اليومي. ويرى الباحث أن هذا النمط من التهميش غير المقصود أخطر من الإقصاء المباشر، لأنه لا يُلاحظ ولا يُواجه بسهولة. وقد أشار تاجفيل (1982) Tajfel, من خلال نظرية الهوية الاجتماعية إلى أن المجتمع يصنف الأشخاص ضمن «داخل المجموعة» و»خارجها»، ما يؤدي إلى ترسيخ التحيز والتمييز، كما هو الحال تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن هذا المنظور، فإن عدم استثمار ذوي الإعاقة كقوة ناعمة لا يعود فقط إلى غياب الموارد أو الخطط، بل إلى غياب الاندماج الرمزي الحقيقي الذي يُشكل الأساس لأي نفوذ ناعم فعال.

كما أفاد العديد من المشاركين بأن بيئات العمل لا تزال تفتقر إلى البيئة المناسبة، سواء من حيث البنية التحتية أو القبول المجتمعي، رغم وجود مبادرات رسمية مثل «مواءمة» و»توافق» (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022). وتبيّن من حديثهم أن بعض فرص التوظيف تُقدم بوصفها «شكلية» أو من باب الامتثال، لا من باب الإيمان بإمكاناتهم. هذا التحدي يعززه ما توصلت إليه دراسة عابد واخرون Abed (2024) et al.,، والتي أكدت على أن غياب التدريب المهني، وضعف إعداد بيئات العمل، والمواقف الاجتماعية السلبية، كلها تمثل عوائق جوهرية تمنع مشاركة ذوي الإعاقة في سوق العمل بشكل فعّال. ويرى الباحث أن هذا التوجه ينبع من فهم قاصر للتمكين، حيث يُنظر إلى التوظيف كغاية لا كوسيلة لدمج اقتصادي فعلي. كما أن بعض مؤسسات القطاع الخاص تتعامل مع توظيف ذوي الإعاقة كوسيلة لتحقيق متطلبات نسب السعودة أو المسؤولية الاجتماعية دون توفير فرص حقيقية للنمو. ولمعالجة ذلك، لا بد تنفيذ استراتيجية شاملة لتحسين جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر تطوير التدريب المهني، وتعزيز الشمول الثقافي. (Medabesh et al. 2024) كما أن غياب التمثيل الحقيقي لذوي الإعاقة في مجالس السياسات والوفود الرسمية يعكس نقصًا في التمكين المؤسسي الرمزي، ويحد من مساهمتهم في تشكيل السياسات العامة بما يتناسب مع احتياجاتهم.

وعلى الرغم من التقدم التشريعي الذي أحرزته المملكة مثل (نظام رعاية المعوقين 2000، ونظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2018)، إلا أن النتائج كشفت استمرار شعور ذوي الإعاقة بوجود فجوة بين هذه التشريعات وواقع الممارسة. وقد تكون هذه المشكلة أحد أبرز الأسباب التي قد تفسر بأن بيئات العمل لا تزال تفتقر إلى البيئة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن تأكيد ذلك بالإشارة الى ما ذكره أبو بكر (2025) في

تحليله لنظام المملكة مقارنة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدًا أن التقدم التشريعي لم يُترجم بعد إلى إنفاذ ميداني كافٍ.

ومن جهة أخرى، اتضح من تحليل المقابلات أن الإعلام السعودي – رغم تطوره في السنوات الأخيرة – لا يزال مقصّر في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة طبيعية ومستمرة. وهو ما أكده أيضًا بودري ونيكولاسن(Beurdey & Nicholso,2011) بأن غياب التمثيل الرمزي العادل لذوي الإعاقة يُعد من أبرز أشكال التهميش غير المادي الذي يؤثر على الهوية والانتماء. ومن منظور الباحث، فإن هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بعدم التغطية، بل بنوعية التغطية. فغالبًا ما يُستدعى الأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم صورة بطولية أو قصص نجاح خارقة، وليس لتقديم آراء، أو قيادة حوارات اجتماعية وثقافية. ويُضاف إلى ذلك أن غيابهم عن الإعلام السياسي أو الاقتصادي يُسهم في تعزيز صورة نمطية مفادها أن مشاركتهم محصورة في قضايا الإعاقة فقط، ما يتنافى مع فلسفة القوة الناعمة التي تقوم على تقديم نموذج متكامل للإنسان المنتج والمؤثر.

كما أوضحت دراسة كادي (2018) أن التمييز المجتمعي والإعلامي يُعد من أهم التحديات التي يواجهها ذوي الإعاقة، حيث يخلق بيئة تحكمية قائمة على إصدار الأحكام، مما يؤثر على اندماجهم الاجتماعي. ومن هذا المنظور، فإن ضعف التمثيل لا يقتصر على الإعلام التقليدي، بل يشمل أيضًا تغييب ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج العامة، وهو ما انعكس في إحساس المشاركين بغياب صوتهم داخل السياسات التي تُصاغ باسمهم. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع إلى غياب الاستراتيجية الإعلامية الشاملة التي تدمج الإعاقة ضمن «الخطاب العام»، وليس كقضية خاصة بفئة اجتماعية محددة.

ومن خلال ما عبّر عنه بعض المشاركين، يظهر شعور متكرر بأنهم مستبعدون من مواقع التأثير وصنع القرار، حتى في المجالات التي تمس قضاياهم. وهذا ما أكدته أيضًا دراسة عاشور (2023)، حيث أظهرت أن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال محدودة نتيجة عوامل مثل ضعف التواصل، والفقر، والبيئات غير المهيئة، مما يؤدي إلى تهميش مضاعف. وقد أشار (Charlton, 1998) إلى أن المشكلة ليست في «الإعاقة» بحد ذاتها، بل في الطريقة التي يتفاعل بها المجتمع مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تفاعلات تؤدي إلى تهميشهم من مواقع التأثير. وفي ظل التحولات الوطنية، فإن غياب ذوي الإعاقة عن مراكز التخطيط يُفقد المملكة فرصة ثمينة لتمكينهم كمساهمين في التنمية وكقوة ناعمة تمثل قيم العدالة والشمول. ومن هذا المنطلق، فإن تمكينهم في السياسات العامة لا يُعد رفاهية أو مطلبًا حقوقيًا فقط، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية الشاملة.

ومن المثير في نتائج الدراسة الحالية الى طرحها تساؤلات ضمنية حول الفئات داخل فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء. وقد تطرقت دراسة عبدالحفيظ (2024) إلى ذلك بشكل مباشر، مؤكدة أن المرأة ذات الإعاقة تواجه تهميشًا مضاعفًا على أساس الجنس والإعاقة، مما يحرمها من المساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية. وهذا الطرح ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية، حيث لوحظ غياب أصوات النساء من كثير من المنصات، ما يدل على الحاجة لجهد اضافي يراعي خصوصيات الفئات المختلفة والتأكيد على حضور صوتها بشكل عادل. ويُشير ذلك إلى ضرورة أن تُراعي سياسات التمكين التنوع داخل فئة الإعاقة نفسها، لتشمل قضايا النوع الاجتماعي، والفئات العمرية، والمناطق الجغرافية المختلفة.

وبناءً على ما سبق، تُبرز نتائج الدراسة ضعف حضور ذوي الإعاقة كصورة وطنية إيجابية، على الرغم من أن المفهوم العالمي للقوة الناعمة يعتمد على توظيف رموز ثقافية وإنسانية تمثل القيم التي تسعى الدول إلى ترويجها (Szarkowski & Komine, 2024). وفي السياق السعودي، تسعى رؤية 2030 إلى تمكين هذه الفئة من خلال برامج مثل «جودة الحياة» و«تنمية القدرات البشرية». ومع ذلك، كما تشير النتائج، لم تُترجم هذه المبادرات بعد إلى تمكين رمزي ملموس يعيد تعريف الإعاقة ضمن إطار وطني يعزز الهوية، ويقدم الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من المشروع الوطني بدلاً من كونهم مجرد متلقين للدعم. هذه الفجوة بين المبادرات الحالية والتأثير الفعلي تبرز الحاجة إلى تغييرات جوهرية في النهج الثقافي والإعلامي تجاه تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أكدت على ذلك تقرير منظمة الصحة العالمية (2025) الذي يدعو إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المشهد الوطني والدولي باعتبارهم فاعلين في التغيير.

الجدير بالذكر، توضح نتائج الدراسة أن التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة في المملكة لا ترتبط فقط بالبيئة المادية أو التشريعية، بل هي ناتجة أساسًا عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي يعيد إنتاج التهميش من خلال الصور النمطية، وغياب التمثيل، وضعف التفاعل الحقيقي. وقد بيّنت الدراسة، من خلال تحليل تجارب المشاركين، أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة كقوة ناعمة يتطلب تحولًا في ثلاث مجالات: «التمثيل الرمزي»، «التمكين المؤسسي»، و«إعادة صياغة العلاقة بين الإعاقة والمجتمع في الخطاب الوطني.» حيث تحتاج المملكة إلى أن تتبنى استراتيجيات إعلامية تساهم في إزالة الصور النمطية السائدة عن الإعاقة وتعزز من مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. كما كشفت الدراسة أن الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة ليسوا فقط متأثرين بالصورة النمطية والتهميش، بل هم أيضًا على وعي تام بهذه العوائق. وقد عبر المشاركون عن رغبتهم الكبيرة في المساهمة في بناء الوطن وتمثيله، إذا توفرت لهم الفرص العادلة. علاوة على ذلك، سلطت الدراسة الضوء على العلاقة بين الإعلام والقوة الناعمة، وهي زاوية لم تُتناول بالشكل الكافي في الأدبيات السابقة، مما يفتح المجال لدراسات مستقبلية أكثر تفصيلًا.

ومن خلال تحليل النتائج، تقدم الدراسة تفسيرًا يتجاوز مجرد وصف التحديات إلى فهم جذورها. فالكثير من التحديات تنبع من فجوة في الوعي وقصور إداري، وليس بالضرورة من غياب الإرادة السياسية أو الاجتماعية. ان الانفتاح الكبير الذي تشهده المملكة في قضايا الدمج والمساواة، فإن التغيير المؤسسي والمجتمعي يتطلب تغييرًا في الثقافة التنظيمية والذهنية العامة. ولن يتحقق هذا التغيير إلا من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط، وتكوين شبكات تأثير، ومراجعة نماذج التمكين الحالية من منظور شمولي. وفي النهاية، يرى الباحث أن هناك فرصة حقيقية لتمكين هذه الفئة ليس فقط كـ «قوة ناعمة»، بل كقوة استراتيجية قادرة على إحداث تحول اجتماعي. يتطلب ذلك تنسيقًا بين الجهات الحكومية، والقطاع غير الربحي، وذوي الإعاقة أنفسهم كمشاركين فاعلين في العملية، لا كمستفيدين فقط.

ثالثاً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يأتي:

1-تعزيز التوعية المجتمعية من خلال حملات وطنية منظمة تهدف إلى تصحيح الصور النمطية السائدة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وإبراز أدوارهم كمشاركين فاعلين في المجتمع، دعمًا لرؤية المملكة 2030 في بناء مجتمع شامل يضمن مشاركة جميع الفئات. على الجهات المعنية مثل وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية تكثيف جهودها في تنفيذ هذه الحملات.

2-تبني استراتيجية إعلامية شاملة تدمج قضايا الإعاقة ضمن الخطاب الإعلامي العام، وتشجع على تمثيل ذوي الإعاقة كمقدمي محتوى فاعلين، لا مجرد موضوعات للطرح، بما يتوافق مع رؤية 2030 التي تهدف لتعزيز الإعلام المسؤول والشامل. لذلك، يجب على وزارة الإعلام والهيئات الإعلامية تطوير السياسات والإجراءات اللازمة لذلك.

3-تحسين بيئات العمل عبر تفعيل برامج «مواءمة» بشكل أكثر صرامة، وربطها بنظام رقابي يحفز المؤسسات على توفير بيئات تتبنى الوصول الشامل، مع دعم التدريب المهني النوعي، انسجامًا مع أهداف رؤية 2030 لتمكين ذوي الإعاقة في سوق العمل. وعلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والقطاع الخاص الالتزام بهذا التوجه.

4-تفعيل التشريعات القائمة مثل نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان آليات فعالة للرصد والمساءلة، مع إشراك ذوي الإعاقة في عمليات المتابعة والتقييم، تماشيًا مع رؤية 2030 لتعزيز العدالة والشفافية. وتتحمل الجهات التشريعية والتنفيذية المعنية مسؤولية متابعة تطبيق هذه التشريعات.

5-تعزيز المشاركة السياسية والمدنية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تصميم برامج تأهيلية تمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والمدنية، والمساهمة في صياغة السياسات المتعلقة بهم، تماشيًا مع رؤية 2030 التي تدعم التمكين المجتمعي. وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات السياسية ذات العلاقة تطوير هذه البرامج.

6-تمكين المرأة ذات الإعاقة من خلال سياسات تراعي التمييز المزدوج، وضمان تمثيلها في البرامج والمبادرات الاجتماعية والتنموية، ودعم مشاركتها في الحياة العامة، دعمًا لأهداف رؤية 2030 في تعزيز دور المرأة وتمكينها. وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات النسائية المعنية العمل على هذا الاتجاه.

7-إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع اتخاذ القرار والتخطيط وصياغة السياسات العامة، خاصة في المؤسسات الثقافية والإعلامية، بما يتوافق مع رؤية 2030 التي تسعى إلى تمكين جميع فئات المجتمع وإتاحة الفرص العادلة لهم. وعلى الجهات الحكومية والخاصة المختصة تفعيل مشاركة ذوي الإعاقة في هذه المواقع.

رابعاً: توصيات لأبحاث مستقبلية

1-دراسة تجارب النساء ذوات الإعاقة في المملكة بشكل منفصل، للوقوف على التحديات المزدوجة التي يواجهونها، وطرق معالجتها.

2-تحليل الخطاب الإعلامي السعودي حول الإعاقة باستخدام أدوات تحليل المضمون أو الخطاب، لفهم نوعية التمثيلات، وتحولاتها خلال السنوات الأخيرة في ضوء رؤية 2030.

3-قياس فعالية البرامج الحكومية مثل «مواءمة» و»توافق» من منظور المستفيدين من ذوي الإعاقة، عبر دراسات كمية ونوعية، لتحديد جوانب القوة والقصور.

4-استكشاف دور ذوي الإعاقة في القوة الناعمة السعودية من خلال دراسة مقارنة مع تجارب دول أخرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا)، بهدف توليد توصيات استراتيجية لتمكينهم على الساحة الدولية.

5-دراسة تأثير التمكين الإعلامي لذوي الإعاقة على تغيير التصورات المجتمعية بشأنهم ومدى تأثيرهم في المجالات السياسية والاجتماعية.

6-استكشاف علاقة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الإعلام وتحليل تأثير هذا التمثيل على تغيير سياسات الحكومات والمجتمع تجاه حقوقهم.

المراجع

عبدالحفيظ، هدير. (2024). التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة وتأثيره في التنمية: رؤية أنثروبولوجية. مجلة البحث العلمي في الآداب, 25(4), 174-202. doi: 10.21608/jssa.2024.290987.1641

برنامج جودة الحياة. (2023). مبادرات الرؤية لتعزيز الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة. استرجع في 2025/2/1م. https://:sba.gov.hrsd.www/ar/wrhlt-alhyat-jwdt-brnamj-thqyqun-alswdyt-almdn-fy-althwwl-2030-almmlkt-rwyt-lmsthdfat

عاشور، قياتي. (2023). المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل. مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، 29(3)، 387-454. https://doi.org/10.21608/jfehls.2023.328499

عطيات، عمر بن خليل بن موسى. (2023). صورة وتمثيل الأفراد ذوي الإعاقة في الكتب المدرسية الإماراتية في مرحلة الحلقة الدراسية الأولى. مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 38(3)، 119 - 162. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1410250

منظمة الصحة العالمية. (2025). الإعاقة والصحة: حقائق وأرقام . استرجع في 2025/1/2م. https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health

هيئة الإحصاءات العامة. (2025). مسح متخصص لقياس انتشار الإعاقة يحتوي على كل تفاصيل إحصاءات الإعاقة. استرجع في 2025/2/10م. https://www.stats.gov.sa/ar/news/230

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (2025). التوعية والتثقيف. استرجع في 2025/1/22م. https://www.apd.gov.sa/blog/12-wltthqyf-y-ltw

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2022). إطلاق مبادرة مواءمة لتطوير بيئات العمل. استرجع في 2025/3/10م. https://www.hrsd.gov.sa/

Abdelhafiz, Hadeer. (2024). Gender marginalization of women with disabilities and its impact on development: An anthropological perspective. (in Arabic). Journal of Scientific Research in Literature, 25(4), 174–202. https://doi.org/10.21608/jssa.2024.290987.1641

Abed, M. G., Abed, L. G., & Shackelford, T. K. (2024). *A Qualitative, Small-Sample Study of Employment Challenges for People with Disabilities in Saudi Arabia*. Healthcare, 12(3), 346. https://doi.org/10.3390/healthcare12030346

Abobaker, M. Y. (2025). Empowering Persons with Disabilities in Saudi Arabia: Strengthening Compliance with International Conventions. *SDGs Review*, 5(1), 1–19.

Al-Mousa, N. (2010). The experience of the Kingdom of Saudi Arabia in mainstreaming students with special educational needs in public schools. Riyadh, Saudi Arabia: The Arab Bureau of Education for the Gulf States. http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001916/191663e.pdf.

Ashour, Qeyati. (2023). Political participation of persons with disabilities in Egypt: Reality, challenges, and future prospects. (in Arabic). Journal of the Faculty of Education in Human and Literary Sciences, 29(3), 387–454. https://doi.org/10.21608/jfehls.2023.328499

Atiyat, Omar bin Khalil bin Mousa. (2023). Rea presentation of individuals with disabilities in Emirati primary school textbooks. (in Arabic). Mu'tah Journal for Research and Studies – Humanities and Social Sciences Series, 38(3), 119–162. http://search.mandumah.com/Record/1410250.

Augoustinos, M., & Reynolds, K. J. (2001). *Stereotyping and Prejudice: Theoretical and Practical Issues*. Sage Publications.

Beurdey, D., & Nicholson, J. (2011). *Social exclusion and disability: Critical reflections on the role of stereotypes*. *Disability Studies Quarterly, 31*(2).

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77-101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa.

Charlton, J. I. (1998). *Nothing About Us Without Us: Disability Oppression and Empowerment*. University of California Press.

Cooper, A. F., & Legler, T. (2020). *Soft power in the age of uncertainty: The rise of new actors*. Cambridge University Press. https://

of disability. https://pwd.org.au/resources/models-of-disability/

Shankar, P., & O'Neill, M. (2019). *The Stereotypes of Disability: What We Know and What We Need to Know*. Disability Studies Quarterly, 39(1).

Szarkowski, A., & Komine, Y. (2014). Conceptualising soft power in the US decision to implement the CRPD. *Spotlight presentation at The Asian Conference on the Social Sciences*, Osaka, Japan.

Tajfel, H. (1982). *Social identity and intergroup relations*. Cambridge: Cambridge Univere sity Press.

doi.org/10.1017/9781108884286

Crenshaw, K. W. (2017). *The urgency of intersectionality*. TEDWomen. https://www.ted.com/talks

Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE Publications.

Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches* (4th ed.). Sage Publications.

Flick, U. (2018). *An introduction to qualitative research* (6th ed.). SAGE Publications.

Guest, G., Namey, E. E., & McKenna, K. (2017). How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. *Field Methods*, 29(1), 3-22. https://doi.org/10.1177/1525822X16639015.

Hulett, T. (2009). Changing stereotypes: The challenge of disability awareness. *Educational Psychology Review, 21*(4), 345-367.

Kadi, S. A. (2018). Why Does Saudi Arabia Have Fewer Leaders with Disabilities? Changing Perspectives and Creating New Opportunities for The Physically Challenged in Saudi Arabia. Pepperdine University.

Kallio, H., Pietilä, A. M., Johnson, M., & Kangasniemi, M. (2016). Systematic methodological review: Developing a framework for a qualitative semi-structured interview guide. *Journal of Advanced Nursing*, 72(12), 2954–2965. https://doi.org/10.1111/jan.13031

Levin, S., & van Laar, C. (2020). Stereotypes and prejudice: Theories, research, and interventions. *The Cambridge Handbook of the Psychology of Stereotyping* (pp. 3-28). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108557885.002.

Medabesh, A. M., Malik, N. N., Shafi, M., & Rashid, J. (2024). Employment Scenario for People with Disabilities (PWDs) in Saudi Arabia: Challenges and Opportunities. *Journal of Disability Research*, 3(7), 20240090. DOI: 10.57197/JDR-2024-0090

People with Disability Australia. (2025). Models

Journal of Human Sciences
At Hail University
جامعة حائل
University of Hail

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

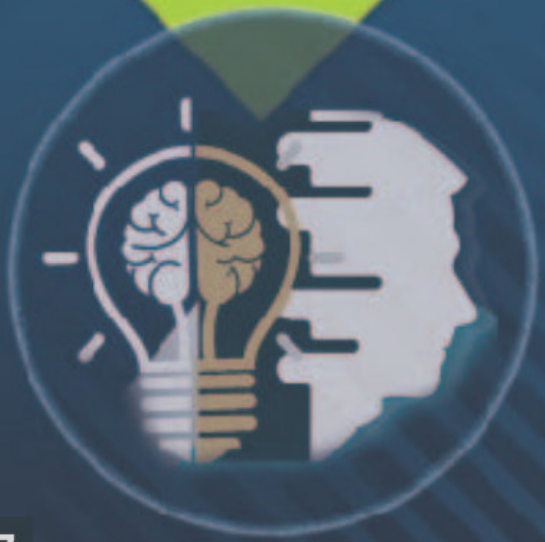

Eight year, Issue 27
Volume 3, September 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658